

حرفيو السويداء يشكون: واقع المنطقة الصناعية مزر

السويداء - عبير صيمومة

ما زالت منطقة تجمع الحرفيين على طريق النعلة تقتقد التنظيم ما انعكس على الواقع الخدمي ضمنها من طرق وصرف الصحي، عدا أن المنطقة ما زالت تقتقد الخدمات الضرورية مثل الإنارة وفقاً لما أكده حرفيو المنطقة في شكاوهم لـ «الوطن» لافتين إلى مطالباتهم العديدة لاتحاد الحرفيين في المحافظة للعمل على الإسراع في تخدميتها ومطالبتهم بإمكانية منحهم قروضاً خاصة لأعضاء جمعية مالكي السيارات وذلك بضمانة سياراتهم كما أشار حرفيو المنطقة الحرفية والصناعية في السويداء إلى مطالبهم المتكررة بضرورة الإسراع بإنجاز المعاملات العقارية لمحالهم الحرفية الكائنة في المنطقة الصناعية والتي حتى هذا التاريخ لم يتم إنجازها منذ عشرات السنين، الأمر الذي أبقي محلاتهم من دون سندات تملك إضافة إلى معاناتهم من الأشكاش الحرفية المخالفة التي غزت المنطقة الصناعية وبيات أصحابها منافسين لأصحاب الحرف المرخصين أصولاً إضافة للواقع المزري الذي يعصف بالمنطقة الصناعية بدءاً من الشوارع المحفرة وانتهاء بالإنارة، مطالبين بضرورة صيانة الشوارع التي أصبحت مجامع للمياه وغياب الإنارة في المنطقة التي تحولت إلى منطقة موحشة ومعتمة ليلاً وخاصة مع افتقاد الأمن والأمان في المحافظة كما طالب الحرفيون بضرورة مخاطبة مجلس مدينة السويداء للعمل على تخفيض الرسوم المفروضة على النظافة بعد أن ارتفعت من ٤ آلاف ليرة سورية إلى ١٨ ألف ليرة سورية وخاصة أنها بحسب قولهم لا تتناسب مع الخدمات المقدمة للمنطقة.

كما طالب الحرفيون بضرورة إشراك ممثل عن الحرفة المعينة عند وضع دفتر شروط للمناقصات وخاصة الأعمال الحرفية والعمل على تخفيض ضريبة الدخل المفروضة على الحرفيين بما يتناسب مع الواقع الاقتصادي لهم إضافة إلى مطالبهم بضرورة تخفيض سعر ليزر المازوت الصناعي ليتسنى لهم متابعة أعمالهم وخاصة أن عدداً منهم يقوم بتنفيذ مشروعات تعود للقطاع العام.

كما لفت الحرفيون إلى أن هناك الكثير من القرى والبلدات في المحافظة ما زالت خالية تماماً من المناطق الصناعية علماً أنها ملحوظة منذ عشرات السنين على الخطط التنظيمية مؤكداً أن عدم لخص هذه المناطق أدى إلى قيام الحرفيين بإحداث حرف ضمن المناطق السكنية ما تسبب بإزعاجات الأهالي. وفي تصريح لـ «الوطن» أكد رئيس اتحاد حرفيي السويداء جمال حسيان أن مطالب الحرفيين مطالب محقة وقد تم تسطيرها ضمن مذكرة رسمية إلى الجهات المعنية لإيجاد حل لهذه المطالب التي مضى على بعضها عشرات السنين وخاصة طلب التملك التي ما زالت خارج أيدي الحرفيين، لافتاً إلى أن الاتحاد قام بتقديم طلب لمجلس مدينة السويداء لمخ هوأء سندات تملك لكن ما زالت بين دائرة المساحة ومجلس مدينة السويداء.



قرار جامعة دمشق الخاص باللباس يثير الجدل العمر لـ «الوطن»: ضبط شباب بلباس منقبات يدخلون وحدات سكن الفتيات وبسبب انتحال الشخصية خلال الامتحانات

الحرية الشخصية، مؤكداً أن الأزمة ولدت تراكمات وفهماً خاطئاً للعديد من المسائل.

في السياق اتصلت «الوطن» بعميد كلية الشريعة بجامعة دمشق الدكتور بديع السيد الحسام، الذي اعترض عن التصريح على الهاتف، لنتوجه إليه في مكتبه، حيث قال: هناك اتفاق موجود بالتحقق من شخصية الداخل إلى الجامعة، كما أنه عند الدخول إلى الامتحان فإن جميع الطلاب يجب أن يسفروا عن وجوههم للتحقق من شخصيتهم، وهذا أمر موجود ومتفق عليها، مضيفاً: في الامتحان أنا بمنزلة قاض ويجب التحقق من شخصية الموجود وهذا أمر واجب.

وتابع: نحن ضمن حرم الجامعة، ويسري عليها ما يحظر لجميع الكليات، مؤكداً أنه سيتم بحث الأمر مع المسؤول عن إصدار القرار وذلك في مجلس الجامعة، لمعرفة خلفية صوره ووجهة النظر والسبب من هذا الأمر، مضيفاً: قد تكون الأسباب مقنعة وملحة وضرورية للحفاظ على سمعة الجامعة ومكانتها، وقد يكون هناك بعض اللبس بحاجة إلى إيضاح.

وبين الحسام أن الحديث عن موضوع النقاب لا يرتبط بكلية الشريعة وإنما القرار يستهدف طلاب جامعة دمشق، مضيفاً: كان الأول أن يكون القرار في مضمونه «أن يلتزم الطلاب والأساتذة على حد سواء باللباس اللائق»، أي إضفاء مواصفات عامة على القرار، ذاكراً أن بعض اللباس لا يليق بحرم الجامعة.



عميد كلية الشريعة: نحن في حرم الجامعة ما يصدر عنها ينطبق علينا

وأشار العمر إلى أن القرار يهدف ضبط العملية التعليمية والامتحانية بشكل خاص ومنع أي حالات انتحال شخصية العمر في تصريح لـ «الوطن»، بين أن القرار جاء على خلفية تكرار حالات انتحال الشخصية خلال الامتحانات نتيجة وضع «النقاب»، علماً أنه تم ضبط عدة حالات في هذا السياق، مضيفاً: حتى إنه ضمن المديرية الجامعية تم ضبط شباب بلباس منقبات يدخلون وحدات سكن الفتيات، ناهيك عن حالات الغش الامتحاني التي حصلت نتيجة وضع النقاب.

الفقر إلى روسيا، لتتواصل بعدها مع مستشاره الدكتور محمد العمر الذي يشغل منصب عميد كلية الإعلام. وأضاف العمر في تصريح لـ «الوطن»، بين أن القرار جاء على خلفية تكرار حالات انتحال الشخصية خلال الامتحانات نتيجة وضع «النقاب»، علماً أنه تم ضبط عدة حالات في هذا السياق، مضيفاً: حتى إنه ضمن المديرية الجامعية تم ضبط شباب بلباس منقبات يدخلون وحدات سكن الفتيات، ناهيك عن حالات الغش الامتحاني التي حصلت نتيجة وضع النقاب.

ليرة وين يد روح فيها؟»، وتابع آخر: «فعل البنطلان المشققش ياتر عمستقبل الطلاب العلمي»، وتساءل آخر: «النقاب أصبح غير لائق، وهل يجتمع الشورت مع النقاب ضمن لباس غير لائق؟». على حين وصل ببعض الأشخاص الأمر لوصف هذا القرار بأنه مخالف للدستور، ومن غير المقبول صوره على الإطلاق. وللنظر للموضوع من ناحية «جادة»، حاولت «الوطن» التواصل مع رئيس جامعة دمشق الدكتور محمد ماهر قبايبي، لكن تبين أنه في مهمة خارج

فادي بك الشريف

أثار قرار جامعة دمشق الخاص بمنع دخول الطلاب بلباس غير لائق إلى الحرم الجامعي، وعلى وجه التحديد «النقاب والشورت والكلابية واللباس الرياضي» ردود أفعال كثيرة تداولتها صفحات التواصل الاجتماعي بنوع من التأييد من جهة الحفاظ على مكانة الجامعة وحرمتها وضبط العملية التعليمية والإمتحانية، ووجه التحديد «النقاب» رابع في ذات الوقت، منوهاً بأن معظم المزارعين راضون عن آلية البيع ليرة كحد أعلى للكيلو الواحد من عدة أصناف.

وعن الكميات المسوقة، ذكر صقر أنه تم تسويق حوالي ٢٠٠ ألف طن، مع تصدير بعض التجارة للمادة إلى الخارج (العراق - الأردن - الخليج)، لافتاً إلى أنه لم ترد أي شكوى حول عملية التسويق حتى تاريخه، منوهاً بأن كميات الإنتاج المتوقعة هذا الموسم تصل إلى حوالي ٨٠٠ ألف طن على مستوى المحافظة.

وحول حقيقة اقتراب إنشاء معمل العصائر في اللاذقية، نفى صقر وجود أي تطور في ملف المعمل، قائلًا إنه ومنذ وضع حجر الأساس لإنشاء المعمل على طريق الحقلة لم يتم تحريك أي ساكن في هذا الملف، وما زلنا ننتظر تنفيذ الوعد الحكومية لإنشائه حتى الآن على أمل أن يبصر النور بعد مطالب يصل عمرها إلى ربع قرن من الزمن.

حرب الموز والبرتقال في أسواق اللاذقية رئيس اتحاد الفلاحين: إدخال الموز يؤثر على تسويق الحمضيات

عبير سمير محمود

ذات الفترة من كل عام. وأشار صقر إلى أن أسعار الحمضيات مقبولة ولم ترتفع رغم تذبذب الدولار وارتفاعه إلى أرقام غير مسبوقة خلال الفترة الماضية، مشيراً إلى أن كل شيء في السوق يتأثر بالدولار إلا الحمضيات تبقى مكانها راجح.

وفي السياق، لفت صقر إلى أن أسعار البرتقال هذا الموسم أفضل من العام السابق، مبيّناً أنها تتراوح ما بين ٩٠ حتى ٣٠٠ ليرة للكيلو الواحد حسب النوع والجودة، في حين أن أسعارها في الموسم الماضي كانت لا تتجاوز ٢٠٠ ليرة كحد أعلى للكيلو الواحد من عدة أصناف.

وبين رئيس اتحاد الفلاحين أن الفلاح في هذه الحالة يعد غير خاسر وغير رابح في ذات الوقت، منوهاً بأن معظم المزارعين راضون عن آلية البيع والتسويق هذا العام مقارنة بخسائرهم العام المنصرم.

وذكر فلاح آخر أنه ومنذ سنوات خلت، تتكرر قصة الأضرار ضد البرتقال، في مزارع تجارية يربحها كبار التجار على حساب الفلاحين، مشيراً إلى أن المستهلك من ذوي الدخل المحدود الرابح الوحيد مع انخفاض أسعار الموز إثناء إلى حد ٣٠٠ ليرة مقارنة بالصف حيثما كان سعر الكيلو الواحد حوالي ٩٥٠ ليرة، ما يجعله قادراً على دعم زوادة أطفاله بقرن الموز ولو لشهر واحد في السنة، على حد تعبيره.

وبالعودة إلى رئيس اتحاد الفلاحين في اللاذقية حكمت صقر، أكد لـ «الوطن» أن إدخال الموز إلى السوق بهذه الفترة يؤثر على عملية تسويق محصول الحمضيات، مبيّناً أن المواطن لا شك سيشتري الموز في حال كان سعره قريباً من سعر البرتقال وذلك لتعويض عدم قدرته على شرائه في فترات سابقة من العام لارتفاع أسعاره. وأضاف صقر أن هذه المشكلة بين المادتين قديمة -منذ تسعينيات القرن الماضي- وتبقى رهينة تجار كبار يحرصون على استمرار عمليات الكسب دون مواجهة أي ركود مع دخول موسم الحمضيات، ما يجعلهم يدخلون الموز إلى السوق بأسعار منافسة للحمضيات لترغيب المواطن به وإعادةه عن شراء البرتقاليات خلال

مواطنون يشكون قلة السلّة الغذائية في حماة..

ومديرة فرع السورية للتجارة: الإقبال عليها كبير

حماة - محمد أحمد خيازي

يُقبل المواطنون في مدينة حماة على شراء السلّة الغذائية التي أعدتها السورية للتجارة في سياق تدخّلها الإيجابي بالأسواق، لكسر احتكار بعض التجار وضبط تلاعبهم بأسعار المواد الغذائية الأساسية التي يحتاجها المواطنون. بينما يعود مواطنو مناطق سلمية والغاب ومحرده على أعقابهم خائبين، عند انطلاقهم إلى صالات ومراكز السورية للتجارة، لعدم توافر هذه السلّة فيها وإن توافرت فكميات قليلة لا تلبّي حاجة قاصدي تلك الصالات والمراكز.

ويؤكد المواطنون الذين شكوا لـ «الوطن» من هذا الحال أن أسعار الموظفين بالمناطق وخصوصاً محرده والغاب، لا يتغيرون مع مبيعات الدوام الرسمي، فهم يغلقون صالاتهم ومراكزهم منذ الساعة ١٢ من كل يوم.

وأما مواد السكر والرز والزيت فيباع معظمها للتجار وليس للمستهلكين بحسب قول الأهالي الذين أضافوا: تأمل الرقابة على صالات المناطق والأرياف ليكون تدخّل السورية للتجارة إيجابياً ولمصلحة المستهلك! من جهتها مديرة فرع السورية للتجارة بحماة صياح سريمني، نفت وجود مثل هذه الظاهرة، وبيّنت أنه يتم تزويد منافذ المؤسسة بالسلّة الغذائية بما يلبي حاجة المستهلكين، وقالت: لقد وزعنا في كل المناطق وبحسب حمولات المشاحنات، إذ لا يمكننا تطبيقها فوق بعضها، وهي تباع بموجب دفتر العائلة وبإشراف لجان محلية من كل منطقة، تشكل نوعاً من الرقابة على العاملين بصالاتنا ومراكزنا، كي لا يقال إن الموظفين يبيعون المواد الأساسية للتجار أو لأصحاب الأقارب، ولا يمكن للمواطن أن يشتري أكثر من سلّة، أو من مركز آخر.

وأوضحت أن عدد السلّات التي بيعت منذ إقرارها كأداة للتدخل الإيجابي بالأسواق، يتراوح بين ١٤٠٠-١٥٠٠ سلّة بحماة وريفها، وكان الإقبال عليها ممتازاً، ولفتت إلى أن عدد المراكز المنتشرة بمدن المحافظة وأريافها يبلغ ١٢٢ مركزاً، وكلها يتم تزويدها بهذه السلّة، ولكن حسب الطلب وحمولة السيارات.

تساؤلات حول فقدان مادة نخالة من مستودعات الأعلاف!

الأعلاف تطلب من الحبوب عدم تسليم نخالة للتجار

الوطن - خالد خالد

وأكد الكتاب المذكور على مديري الفروع المتابعة والتنفيذ. وكذلك كتاب الإدارة العامة للأعلاف والموجه إلى إدارة السورية للحبوب والمؤرخ في ٢٠١٩/١١/١٧ والذي جاء رداً على فاكس الحبوب حول الكميات المستجرة من مادة النخالة والأرصدة المتبقية في المطاحن والطلب لفروع الأعلاف في (دمشق- طرطوس- حلب) لزيادة الكميات المستجرة حفاظاً على استمرارية عمل المطاحن، حيث طلبت مؤسسة الأعلاف من الحبوب عقد اجتماع فوري للوقوف بشكل فعلي على أرصدة المطاحن من المادة ليتم خلال الاجتماع وضع الآلية المناسبة للتسليم بين الحبوب والأعلاف لاسترجار المادة بالشكل الأمثل والذي يضمن استمرار عمل المطاحن من جهة واسترجار كامل الكميات الناتجة عن عملها من فروع مؤسسة الأعلاف.

وتلا الكتاب السابق كتاب من مؤسسة الأعلاف إلى إدارة الحبوب والمؤرخ بتاريخ ٢٠١٩/١١/١٩ والمتضمن التزام مؤسسة الأعلاف باسترجار كامل الكميات المنتجة من المطاحن العاملة بجميع المحافظات والحرص على استرجار أي كمية تنتج من مادة النخالة حرصاً على استمرارية عمل مؤسسة الأعلاف وعدم توقفها عن العمل، وأخيراً كتاب مؤسسة الأعلاف والمؤرخ بتاريخ ٢٠١٩/١٢/٢ والذي طالب به مؤسسة الحبوب بالعمل على إيقاف جميع الموافقات الممنوحة للتجار باسترجار مادة النخالة وتسليم كامل إنتاج المطاحن العاملة بالمحافظات لمؤسسة الأعلاف، علماً أن فروع مؤسسة الأعلاف على استعداد لاسترجار كامل كميات النخالة الناتجة عن عمل المطاحن بالمحافظات كافة.



سليمان بتشديد الرقابة على التجار والأدوية البيطرية وتفعيل الضابطة العدلية في مديرية الزراعة ومتابعة حملات التحصين الوقائي للثروة الحيوانية. وحصلت «الوطن» على كتب ومراسلات تبين حقيقة نقص مادة النخالة في فروع الأعلاف ومنها الكتاب الممعم من قبل الإدارة العامة لسورية للحبوب إلى فروعها بتاريخ ٢٠١٩/١١/٢٦ والمتضمن التأكيد على الفروع تسليم النخالة الناتجة عن المطاحن وفق الأولوية أولاً تسليم كميات للعقد المبرم مع إحدى الشركات التجارية وثانياً المؤسسة العامة للأعلاف

كيسول ٥٠ طناً من الكسبة ولكن على أرض الواقع بلغت الكميات المستجرة ٢٤٧ طن نخالة و ٨٥٠ طن جازر كيسول وبالنسبة لمادة كسبة القطن فهناك تنسيق مع فرع أعلاف حمص باسترجار المادة قريباً. وشدد محافظ القنيطرة همام بديات على أهمية الحفاظ على الثروة الحيوانية ودعم الفلاحين ومنع استغلال التجار وإدخال محاصيل علفية ضمن الخطة الزراعية وتشجيع إقامة وحدات لتصنيع الكميوست مساعدة مربّي الثروة الحيوانية في تأمين المخن العلفي. من جانبه طالب رئيس مكتب الفلاحين الفرعي حمزة

اشتكى مربو الثروة الحيوانية في القنيطرة خلال لقاءهم المحافظ ورئيس مكتب الفلاحين الفرعي من نقص مادة النخالة وطلبوا العمل مع الجهات المعنية على تأمينها لتكون مادة أساسية وضرورة زيادة المخن العلفي للمربين واتخاذ الإجراءات اللازمة. وطلب المربون بإحداث مطحنة على أرض المحافظة أسوة ببقية المحافظات، حيث وكما هو معلوم لا يوجد مصادر إنتاج لتوفير وتأمين المواد العلفية وإنما يتم استجرائها من ريف دمشق أو المحافظات الشمالية.

وأكد مدير فرع أعلاف القنيطرة وحيد سعديّة خلال الاجتماع فتح دورة علفية لكافة أنواع الثروة الحيوانية اعتباراً من ٢٠١٩/١١/٤ تنتهي بنهاية العام الحالي وتتضمن كمية ٢١٥ كغ من المواد العلفية المتنوعة للرأس الواحد من الأغنام وكمية ٤٩٥ كغ للرأس الواحد من الأبقار و٥ كغ للطيور الواحد باستثناء مادة كسبة القطن حيث يتم استجرائها بناء على رغبة المربي من فروع حلب وحمص وحماة بموجب كتاب تحويل صادر عن الإدارة العامة وحالياً هناك نقص بمادة النخالة المستجرة من المطاحن التابعة للمؤسسة السورية للحبوب. وأشار سعديّة إلى أن المواد العلفية التي تم تسليمها للمربين كانت من المخزون الذي كان متوافراً بمستودعات مراكز الأعلاف مع بداية الدورة العلفية والكميات المشحونة من مصادر الدورة العلفية تخصص أصناف القنيطرة مع بداية الدورة الحالية بخطة شحن متضمنة ١٥٠٠ طن نخالة و ١٥٠٠ طن